

الحجّ والسلاطين في العهد العثماني*

(شريف فاروق)

مراجعة بشار حيدر

يطلعنا هذا الكتاب على ظاهرة فريضة الحج إلى مدينة مكة المكرمة. والتي كانت وما تزال عنصراً جوهرياً في الدين الإسلامي، رغم أن النصوص والمذكرات المدونة التي تتابع وتصف هذه الظاهرة، تتناول الشروط المحيطة برحلات الحج من المناطق البعيدة المهمشة والأقاليم النائية وما يرافق حياة الحجاج من صعوبات وتحديات قد تكون مميتة في كثير من الأحيان لطول الطريق وتفتشي الأمراض وقساوة المناخ وكثرة الأعمال اللصوصية، أثناء السفر الطويل.

توضح لنا هذه الدراسة الفريدة والرائدة من نوعها للباحثة الأستاذة ثريا فاروق التي تدرّس في جامعة لودفيج ماكسيميليان في ميونيخ، التاريخ العثماني، كافة الظروف والأحوال المحيطة بفريضة الحج في القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلادي، عندما خضعت مكة وخضع الحجاز كله للسيادة العثمانية. وعندما كان الحج بالنسبة للغالبية العظمى مهمة شاقة وطويلة ومحفوفة بالمخاطر. لقد كان تأمين المياه والمأوى والأمن للحجاج تحدياً أساسياً للحكام الإقليميين داخل الامبراطورية العثمانية الواسعة، وبالاكتفاء على بقايا النصوص الوثائقية والملفات الإدارية والمذكرات للأرشف والمحفوزات العثمانية ولبعض الرحالة الحجاج في تاريخ العرب والمسلمين،

تصف لنا الباحثة الدكتورة ثريا فاروقي المشاكل السياسية والمالية التي أحاطت بمهمة فريضة الحج، كما ركزت على وصف الحياة الاجتماعية والتجارب اليومية الملحة التي واجهت الحجاج، وعلى اهتمام الدولة العثمانية برعاية الموسم والحجاج، وتوظيف تلك النفقات والجهود سياسياً، ودينياً.

يحتوي هذا الكتاب على سبعة فصول مع المقدمة والخاتمة. الفصل الأول يصف عملية فريضة الحج والسفر إلى مكة المكرمة قبل السيادة العثمانية. ويصف الفصل الثاني الطرق الجغرافية للقوافل. أما الفصل الثالث فيصف أمن القوافل والبعثات. ويتناول الفصل الرابع الدعم المالي للمدن المقدسة. أما الفصل الخامس فيصف البناء الرسمي في مكة والمدينة تخليداً للحكام ولرجال الدين. ويعالج الفصل السادس فريضة الحج في السياسة الخارجية. أما الفصل السابع والأخير فيتناول الحج في ارتباطاته وعلاقاته الاقتصادية، والسياسية.

في خاتمة الكتاب تتحدث الباحثة الأستاذة ثريا فاروقي عن سبب اعتمادها على الوثائق المدونة من قبل المثقفين والرحالة المسلمين أمثال أوليا جلبي والسهيلي وغيرهم أكثر من اعتمادها على المؤرخين من أمثال ريتشارد برتون وجون لويس بوركهارت. تميل ثريا إلى إعطاء الأهمية والأولوية لكتابات أهل التاريخ العثماني أنفسهم دون إغفال ما يقرّه ويعترف به الآخرون من خارج هذا المجال التاريخي. كما أنها تعتمد بشكل انتقائي على مراجعات ومدونات المشاركين في بعثات الحج بأنفسهم، من أجل أن يتم لنا كشف المعاني الكاملة وراء الاحتفالات والتقاليد الموروثة في مهمة الحج وما تتضمنه من أعراف وقوانين سياسية واجتماعية مؤثرة في تاريخ هذه المنطقة وفي تقييم الشرعية السلطانية لفريضة الحج. ومن منظور آخر تركّز الباحثة على التبدلات داخل المجتمع العثماني ذاته وعلى القوى الكامنة وراء التقاليد الموروثة ضمن الاحتفالات بذهاب الحجاج وبعودتهم والاشعار والمدونات والاجتماعات والندوات والباحات والأبنية المزخرفة وكل المظاهر التي ترافق سفرة الحج. والتبدلات التاريخية السريعة أو البطيئة الحركة التي كان لها

تأثيرها في الحقبة العثمانية انطلاقاً من التركيبات الاجتماعية والسياسية التي ساهمت في مساعدة الحجاج على الوصول إلى المدن المقدسة ثم على العودة سالمين منها. وقد أدت عملية الحج إلى اتخاذ عدد من الترتيبات الأمنية والإدارية التي شرعتها السلطة العثمانية خاصة في مجال الإدارة في المدن المقدسة. ورغم بطء هذه التغيرات ترى الباحثة أنها كانت ملحوظة وبارزة وذات قيمة تاريخية مهمة. لقد برز صراع بين أسياذ هذه المدن المقدسة وبين الإدارة العثمانية، وفي عام 1600 ميلادية قررت الإدارة العثمانية فرض آرائها وتصوراتها على الموجبات الإدارية والظروف المحيطة بكل مدينة مقدسة وهذا ما برز بخطوة السلطان مراد الثالث في محاولته الفصل ما بين المسجد الحرام وبين العمران المديني الكثيف حوله. وتحاول المؤرخة ثريا فاروقي أن تدعم فكرة الدراسة التاريخية المتكاملة والشاملة من الداخل ثم من الخارج وهي تسعى للإيضاح أن التقدم البطيء لا يعني الثبات المطلق، وأن العديد من الباحثين في التاريخ في أوروبا وأميركا قد اعتمدوا الدمج والإدغام بالنسبة للأحداث الاجتماعية والسياسية في تحليل ووصف تاريخ الامبراطورية العثمانية وخاصة الأحداث التي رافقت النهضة السريعة منذ 1300 ميلادية وحتى 1520م، والتي تميزت بالتفاعل البارز مع النهضة الأوروبية وخاصة منذ 1720م وحتى 1600م. ثم ما تلاها من فترة طويلة من الركود والهبوط بعد عام 1700م وحتى سقوط الامبراطورية العثمانية في عام 1918م.

بدأت هذه التبدلات في الوسائل الفنية الزراعية وفي المجالات الثقافية ثم في التقاليد والعادات الاجتماعية والدينية وفي أنماط العيش من لباس وكساء منزلي وهندسة البناء، أما العلاقات العائلية والحياتية العشائرية فبقيت على حالها تقريباً خارج المدن وفي الأرياف المحيطة بها. وبقي للتقاليد والعادات والأعراف والقوانين تأثيرها العام والمتميز بنسب متفاوتة على المناطق حسب الامتداد الجغرافي ومدى تأثره وتأثيره القريب أو البعيد مع المراكز القيادية للامبراطورية العثمانية. ومن هنا نلمس التأثير الاقطاعي في إيطاليا بعد الثورة الصناعية الأوروبية وبعد الحكم البونابرتي في فرنسا، على الدولة العثمانية في شرق أوروبا وجنوبها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

وخاصة على إقليم البلقان وشمال تركيا.

وفي القرنين الخامس والسادس عشر ميلادي: وبعد فشل العثمانيين في طرد البرتغاليين من المحيط الهندي، جاء الهولنديون في اختراقهم التجاري لهذا المحيط. كل هذه العناصر وغيرها لعبت تأثيرها على الترتيبات التجارية والسياسية والاجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر، وساهمت في التأثير على العلاقات مع الحجاز بشكل ملحوظ وبطيء نسبياً. ومن هذا المنطلق تم ترميم المسجد الحرام في مكة رغم وصف بعض المؤرخين لهذا الحدث بأنه ينحصر في مجال المبادرة الشخصية والنشاط الفردي. وتستنتج المؤلفة الدكتوراة فاروقي بأن هذا الحدث هو جزء من اندماج حضاري بين الشرق والغرب رغم أنه يبدو ظاهرياً تحولاً أكثر ملاءمة مع الطراز العثماني وخاصة بعد محاولة السلطان مراد الثالث فصل هذا الجامع عن تراكم الأبنية السكنية المحيطة به. وجاءت التبدلات في ضبط الإدارة للمدن المقدسة وضبط الإيجارات والمداخليل للأبنية المؤجرة للحجاج، أثناء إقامتهم فترة الحج المبارك، وما يرافق هذه الإقامة من نفقات ومصاريف وتبدلات تجارية خاصة داخل هذه المدن وحولها في الطرق المؤدية إلى الحج وحماية هذه الطرق التجارية داخل الحجاز وخارجه ومن اسطنبول مروراً بدمشق ثم من القاهرة إلى مكة والمدينة المنورة مروراً بالبحر الأحمر.

لقد ازداد النشاط التجاري وازدادت الحيوية والحركة التجارية على هذه الطرق، كما ازدهرت تجارة المؤن الغذائية وبرزت تجارة البن إلى جانب القمح والأرز والشعير، والحريير والأقمشة والأشغال الحرفية اليدوية ومختلف أنواع الهدايا من الحجارة الكريمة والنادرة إلى جانب ازدهار تجارة التوابل والشاي والسكر والبهارات.

ومع التطور التجاري والاقتصادي والسياسي برزت مهمة السلطان بوصفه حامياً للحرمين، وبرز استعمال اصطلاح خادم الحرمين الشريفين في مكة والمدينة متخذاً معنى قانونياً وتشريعياً وسياسياً، مما أدى إلى توثيق وصاية الحكام على فريضة الحج وأصبح الحكام هم القِيَمون على حقوق الحجاج

وبات الحاكم هو المنظم لفريضة الحج والحفاظ لأمنها وخاصة داخل هذه المدن أو على الطرقات المؤدية لها.

وتختلف النظرة نحو فريضة الحج في الإسلام عن باقي الديانات، ففريضة الحج في الفكر الديني الإسلامي مهمة وضرورية لمن يقدر عليها، والحج بالنسبة للقادرين عليه واجب ديني إلزامي بل يُعتبر من أركان الدين الإسلامي. واستلام الحجر الأسود في الكعبة يعني أكثر من الولاء لهذا المزار فهو تمجيد لإبراهيم الخليل باني ومؤسس البيت العتيق (أحد أسماء الكعبة...) كما أن زيارة قبر الرسول محمد (صلعم) في المدينة واجب إلزامي للحجاج. وكذلك زيارة قبور أهل الرسول وصحابته وأعوانه وأتباعه وسلفه من سلالة، وشرب مياه زمزم، وحفظ التراب من مكة المكرمة كتذكّار من الديار المقدسة.

كل هذه العناصر تسهم في تمييز الحج في الدين الإسلامي وتجعل له تأثيره السياسي والاجتماعي المرتبط بالقيم والمعايير الدينية. وقوافل الحج البطيئة أو السريعة، يجب أن تؤمن الوقوف على جبل عرفات في الموعد المحدد الذي تراه المراجع الدينية مناسباً، ومهما تعرضت هذه القوافل لتفقات أو لأخطار طارئة وغير مقدرة.

وتعتبر المؤلفة أنه مع بداية السنة 922 هجرية أو 1517م: أتم السلطان سليم الأول فتحه للقاهرة فأصبح هذا التاريخ هو نهاية القرون الوسطى وبداية العصر الجديد. وبوصولنا إلى موضوع الاتصالات بوسائل النقل البشرية للمواد المعنوية والمادية وما يرافقها من مصادر اقتصادية قوية أو ضعيفة، في مختلف المناطق والأقاليم أثناء إقامة الحجاج في المدن المقدسة أو على الطرق نحو المزارات الدينية ذهاباً وإياباً، هذه الاتصالات البشرية دونها المؤرخ ابن جبير الأندلسي في القرن الثاني عشر للهجرة وخاصة في ظروف الحجاج الذين لم يستكملوا زيارتهم للمدن المقدسة.

لقد كان لعودة الحجاج إلى ديارهم سالمين الأثر الكبير من البهجة

والاحتفالات الشعبية وما تضيفه هذه الاحتفالات من مظاهر الرغبة في البركة والتبريك مع شعائر التوحيد الديني وحفظ التراث الموحد للقيم الدينية الإسلامية.

وتتحدث المؤلفة فاروقي عن مختلف أحوال نقل الطعام والمواد الثمينة من الذهب والفضة والقمح إلى سكان المدن المقدسة، وإلى سكان الصحاري البدو في سورية وفي شبه الجزيرة العربية. وكان لنقل الذهب من إفريقيا إلى المناطق المقدسة بواسطة مصر أكثر تعرضاً وتدفقاً في المناطق الأوروبية والآسيوية مثل مناطق الأناضول والروملي. وفي العصور الوسطى كانت مكة تتلقف المؤن من اليمن ولكن بعد الفتح العثماني أصبحت مصر هي المصدر الأول للقمح المستهلك في الحجاز ومع تزايد الحاجة إلى النقل البحري وإلى بناء أبنية مواصلات مائية مثل قناة السويس التي رأى المسؤولون العثمانيون في القرن السادس عشر ضرورة بنائها.

وكان للرحالة أوليا جلبي مدوناته وملاحظاته في دعم هذا المشروع في القرن السابع عشر الميلادي. ومن أهم المشاكل التي واجهت رجال الإدارة العثمانية المبكرة والتي استمرت قروناً طويلة حتى أيامنا هذه، مشكلة التموين للطعام والألبسة، ومشكلة تأمين المياه الصالحة للشرب. وفي المدن المقدسة برزت مشكلة تأمين الإقامة والسكن اللائق للحجاج. وجاء حل هذه المشاكل وغيرها بالترتيب المتزامن مع الظروف السياسية المتبدلة وقبل مجيء العثمانيين إلى الحكم. ففي العهد المملوكي تم تأمين القمح لسكان المدن المقدسة بواسطة المراكز والمؤسسات التموينية داخل مصر. أما مع مطلع القرن السادس عشر ميلادي فلم تعد تلك المراكز كافية وجرى استحداث الكثير منها في مناطق أخرى خارج مصر وعلى طول الطريق من الأناضول إلى دمشق ثم إلى الحجاز. وهذا ما جرى في عهد السلطان سليمان القانوني ثم مع السلاطين اللاحقين. ثم تعددت المؤسسات الشرعية التي تدعم فريضة الحج وتنوعت خدماتها في مكة والمدينة لذوي المراتب الدينية من حجاب وأئمة ومؤذنين وسدنة وفقهاء وحفظة وحراس، إضافة لإكرام ورعاية الإداريين الذين

كانوا يرافقون قوافل الحجاج في القرن السابع عشر حيث منح هؤلاء الكتبة والمحرمون إغراءات جديدة بترقيات وعلاوات إضافية بعد عودتهم سالمين من الحجاز.

ومع الفصل الذي بعنوان «الحكام والحجاج ومسألة الشرعية» تصف لنا الكاتبة بعض المشاكل الزوجية بين النساء وأزواجهن من الرجال خاصة في مناطق الأناضول والرومللي. حيث نجد الكثير من النساء يعدن أزواجهن بمنحهم قطعة أرض تخصصهن في حال ذهابهن وعودتهن مع أزواجهن من الحج. وكان الكثير منهم يهجر زوجته على الطريق بعد تفشي الأمراض والعطش والهجمات اللصوصية من قبل البدو، أو بعد التعرض لمختلف أنواع الكوارث الطبيعية. مع الحكم الأموي ثم العباسي منذ 661 وإلى 1258 ميلادية أعلن حكام هذين العهدين حماية طرق الحجاج. وكذلك أعلنت القوانين المتوجبة على الحجاج أثناء ذهابهم ثم عودتهم إلى ديارهم بعد أداء فريضة الحج. ومن أهم المسائل التي واجهت السلطين العثمانيين مسألة بناء مساكن جديدة في مكة وفي المدينة وإصلاح وتوسيع المزارات الدينية. وكان هذا الإجراء يعتبر امتيازاً خاصاً منوطاً بالحكام الإقليميين المحليين أو بأشراف هذه المدن تبعاً لاتصال سلالتهم وقرابتهم بالنبي محمد (ﷺ). وكان دعم عملية الحج مالياً وعسكرياً ولو لتأمين حماية القوافل بشكل رسمي في غالب الأحيان، من قبل السلطين العثمانيين، الشغل الشاغل للإدارة العثمانية في مختلف عهودها. وتصف لنا المؤلفة اعتمادها على الوثائق المودعة في الأرشيف العثماني وعلى المحفوظات المسجلة باسم (مهمات الدفترليري) في أرشيف اسطنبول التي كانت وما زالت تحتوي على مئات الرسائل والأوامر والقوانين السلطانية الخاصة بأمور الحج وتمتد هذه السجلات ما بين العام 1018 وإلى عام 1610 ميلادية وهي تزيد عن الخمسين مجلداً رسمياً وجامعاً. تصف ثريا عمليات الدعم المالي والإجراءات المتخذة للإصلاحات المدنية العمرانية في المدن المقدسة وفي المسجد الحرام في مكة المكرمة وفي أنحاء سورية ومصر وعلى الطرقات المؤدية إلى الحج وما يستلزم ذلك من نفقات عسكرية وسياسية واقتصادية وعمرانية وإرضائية للقبائل البدوية. وقد تناولت

المؤلفة مدونات تاريخية مهمة للكاتب الحاج أوليا جلبي ثم للكاتب السهيلي الدمشقي الذي وصف إعادة إعمار الكعبة في عهد السلطان مراد الرابع بعد انهيار المباني فيها على أثر السيول المدمرة عام 1630 ميلادية، أو 1039 هجرية. وتذكرنا الباحثة المؤلفة بمذكرات الحج لمحمد آغا وجعفر أفندي والذي كان أحد المهندسين البنائين المشهورين في عمله الفني في الحجاز أو في اسطنبول. ولا تنسى المؤلفة أهمية رسائل الرحالة رضوان بيك في أواخر العهد المملوكي والذي قدم من مصر إلى الحج المبارك.

هذه المصادر وغيرها من المؤلفات الغربية الحديثة هي الأساس لدراسة ثريا فاروقي الممحصة لعملية فريضة الحج في عهد سليمان القانوني منذ 1520 وحتى 1566 ميلادية ثم في عهد السلطان أحمد الأول 1603 وحتى 1617 ميلادية، والتي تبدأ بأسهاب في الفصل الأول تحت عنوان «الحج إلى مكة قبل العثمانيين». ومع اتساع مساحة الامبراطورية الإسلامية وتحت لواء الخلفاء الراشدين الأوائل الأربعة حتى سنة 662 ميلادية ثم تحت ظل السيادة الأموية من 661 إلى 750 ميلادية امتدت مساحة السلطة الإسلامية ما بين إسبانيا وإيران. وكان المركز الأول كعاصمة لهذه الامبراطورية هو المدينة المنورة ثم انتقل إلى دمشق، وكان قادة الفتح من المسلمين، ثم تبعهم الكثير من السكان المحليين إلى دين الإسلام، ولم تكتمل أسلمة إيران إلا بعد نهاية القرن الثامن الميلادي. فاتسعت رقعة الحجاج القاصدين مكة وتعددت ألوانهم وأجناسهم ولغاتهم الأصلية لتشمل ثلاث قارات من آسيا وأوروبا وأفريقيا. ومع مذكرات الأديب ناصر خسرو لفريضة الحج الذي عاش في القرن الحادي عشر للميلاد وتجول في مصر الفاطمية حيث انتمى إلى الفرقة الاسماعيلية وأصبح داعيتها إلى مكة المكرمة. وبرزت بعدها مدارس الحديث في نيسابور، وكان لوصف الطريق إلى مكة على يد أبي الحسين محمد بن جبير تأثيره التاريخي الواضح في وصف المخاطر والمصاعب المحيطة بالحجاج بعد استيائه من سكان الحجاز المبتزين للحجاج. وتعتبر المؤلفة أن ابن جبير كان مؤرخاً ومحدثاً وندماً للحكام وللحجاج على حد سواء. وكان لمسجد الرسول (ﷺ): في المدينة المنورة التاريخ المميز والخاص به والذي اهتم به

الكثير من الأدباء والشعراء والباحثين منذ وفاة الرسول وحتى أيامنا هذه، وتميزت أوصاف وأبحاث ناصر خسرو لهذا الصرح المبارك، ثم ابن عبد ربه في عهد قايتباي السلطان المملوكي وهذا الأخير بنى مدرسة دينية ومثذنة مميزة داخل الحرم. وكان للساطين العثمانيين بعد الفترة الوسيطة بالغ الاهتمام في توسيع وترميم الجوامع والمزارات في المدن المقدسة، ومع تعاقب وتبدل الحكام بين مصر وإيران برز السلطان اليمني المجاهد في إعلان وصايته على مكة المكرمة بعد إتمامه الثاني لفريضة الحج وقرر إرسال كسوة حريرية للكعبة لكن حكام مصر رفضوا هديته، واعتبروا هذه الهدية خرقاً لوصايتهم الشرعية على هذا الصرح المقدس.

في الفصل الثاني من هذا الكتاب تصف لنا المؤلفة ثريا فاروقي الطرق المؤدية إلى الحج. فبعد سيطرة العثمانيين على الحجاز اعتمدت المدينتان المقدستان مكة والمدينة على حماية وأمن السلطات العثمانية. كما أصبحت القرارات السياسية والمناقلات والتشكيلات الإدارية بين أشرف مكة تصاغ وتتخذ في اسطنبول. وأصبح المسؤولون العثمانيون القاطنون في اسطنبول وحول السلطان هم الذين يقررون نوع التوسيع في المباني هندسياً ثم عمرانياً وجغرافياً أو فتح أهراءات ومراكز تجميع جديدة للقمح والمؤن الغذائية داخل الحجاز أو داخل مصر أو داخل دمشق.

واتخذ الطريقان الأساسيان إلى الحج بين القاهرة والحجاز ثم بين دمشق والحجاز أهمية متجددة وصيغة أطول وأكثر كلفة وجاذبية. وأصبح الاتصال بين المدن المقدسة وبين اسطنبول يتم عبر المرور بتلك العواصم الإقليمية مثل دمشق والقاهرة.

ومن القاهرة نحو ميناء الاسكندرية البحري يمضي المسافر برحلة بحرية ممتعة وقصيرة إلى رودس هذه الجزيرة التي أصبحت تحت سيطرة العثمانيين حيث تم احتلالها من قبل قوات السلطان سليمان القانوني وانتزاعها من يد فرسان القديس جون في عام 1522 ميلادية. وبالإضافة إلى التبديلات العكسية جغرافياً بطرق المواصلات نحو الحجاز برزت مناطق ومحطات جديدة في

الأناضوك وشمال سورية وصولاً إلى قونية وعشقدار ثم اسطنبول وشواطئ بحر مرمرة لتثبيت أمن وغذاء القوافل القادمة إلى الحجاز مروراً بطريق دمشق. وبالإضافة إلى هذين الطريقين للقوافل كان لا بد من بروز طريق ثالث ألا وهو قافلة الحجاج اليمنيين وفي أغلب الأحيان كان يتم استعمال طريق رابع للقوافل من البصرة ونحو الخليج الفارسي يجتاز شبه الجزيرة العربية من الشرق إلى الغرب. لكن الصراعات السياسية والعسكرية بين العثمانيين والصفويين كانت تقفل هذا الطريق في أغلب الأحيان. وكان فريق من الحجاج يصل إلى مكة دون حاجة إلى حماية القوافل أو الانضباط فيها وعلى مسؤوليته ونفقته الخاصة ومنهم المغاربة وبعض سكان الواحات والسواحل في شبه الجزيرة العربية.

أما التاريخ المدون الذي يمكن دراسته في أرشيف الدولة الرسمي فهو ينحصر في تاريخ قوافل وطرق دمشق والقاهرة حسب رأي المؤلفة. وبإمكاننا العودة إلى كل الملفات والوثائق التي تعود إلى عهد الخلفاء العباسيين ومنهم هارون الرشيد من سنة 786 وحتى 809 بالتوازي مع سيادة الأميرة البيزنطية إيرينا التي حكمت من 797 وحتى 802 ميلادية ثم شارلمان الذي حكم منذ 768 وحتى 814 ميلادية. وقد أتم هارون الرشيد تسع حجات بنفسه، بينما معظم الخلفاء المتوالين بعده لم يزوروا مكة بأنفسهم أبداً واكتفوا بإرسال مندوبين عنهم (أمير الحج) ليمثلوهم في فريضة الحج المبارك.

وتحدثنا المؤلفة ثريا فاروقي عن تأمين القوافل وتنظيمها ذهاباً وإياباً وعن الكثير من المصاعب التي تواجه هذه القوافل، وخاصة الآفات والأمراض، وعن تدبير النفقات وتأمين السيولة المالية والذهب والفضة وغيرها من العملات ووسائل التبادل في قوافل الحج بعلاقتها مع الأهالي والمهتمين بحمايتها وحماية الماشية والتي كانت الجمال المحملة هي العمود الفقري لهذه القوافل بالإضافة إلى الخيل وبعض الحيوانات الأليفة مثل الماعز والأغنام والكلاب.

وتشرح لنا المؤلفة في الفصل الثالث الظروف المحيطة بأمن القوافل وما

يرافقها من ضبط عسكري ومن كتبة ومن انكشارية ومن فرسان، وكيف كانت تتم حماية هذه القوافل بواسطة دفع المعونات المالية لزعماء قبائل البدو كمساهمة في تموين الغذاء والكساء والأدوات اللازمة لحياتهم وكذلك مياه الشرب أو لتأمين هذه الحاجات الضرورية للقافلة بواسطة البدو.

وأهم ظاهرة في مسيرة هذه القوافل كانت هيبة القائد لهذه القافلة (أمير الحج) وسطوته ودوره العسكري والسياسي والإداري في ضبط الحوادث وفي إقامة المفاوضات مع البدو وغيرهم، حتى أن الأسلحة للحفاظ على أمن القوافل وصلت إلى تحميل الجمال بالمدفعية وهذا ما حدث مع قافلة الحج سنة 1632 ميلادية حيث اجتازت الصحراء بأمان لأنها تزودت باثني عشر مدفعاً منذ انطلاقتها من القاهرة، مع مئة قناص يحمل بنادق نارية وغيرها من الأعتدة والحراب والرماح.

وفي الفصل الرابع تصف لنا المؤلفة الدعم المالي النقدي للمدن المقدسة وكافة المعونات المالية للأهالي وللأمناء على المزارات الدينية وعن المؤسسات التي تؤمن الخدمات البشرية والثقافية مع توزيع الهدايا اللازمة للشعائر وللاحتفالات بعيد الأضحى. وكانت الهبات تجمع بشكل موسمي بدءاً من العاصمة اسطنبول مع تخصيص جزء هام في ميزانية كل إقليم على حدة وبناء مؤسسات خاصة تهدف إلى دعم المدن المقدسة في العواصم البعيدة للامبراطورية العثمانية في الأناضول أو في مصر أو في البلقان.

وكان سكان مكة والمدينة يُعتبرون الأشد حاجة إلى الإرضاء والتعويض والتكريم من قبل المسلمين عامة. كما جرى الكثير من التعديلات على توزيع الهبات والمعونات المالية لهذه الأماكن باستمرار. وفي الفصل الخامس والسادس والسابع من هذا المؤلف التاريخي الإسلامي الواسع في وصفه لفريضة الحج تعرض لنا ثريا فاروقي الأوصاف العامة للأبنية الرسمية والسكنية التي قامت وتبدلت في مكة والمدينة تخليداً لذكرى الحكام القيمين عليها أو تخليداً للدين ورجالاته. مع وصفها الدقيق لقوافل الحج وأهميتها من الناحية السياسية والاقتصادية والتجارية وبناء الموانئ والمحطات اللازمة لها في شبه

الجزيرة العربية وحول العالم العربي وفي مختلف مناطق العالم الإسلامي الأوسع. ويكتشف القارئ لهذا المؤلف الصدق والشمولية والسعة في المعلومات والدقة في إعطاء الأرقام والإحصاءات. فالحج في كتاب فاروقي ليس فريضة دينية وحسب، بل هو عمل اجتماعي بارز، وهو قبل ذلك وبعده عمل حضاري وسياسي كبير من أعمال الدولة. ومن أجل ذلك فقد نظرت إليه الدولة دائماً باعتباره وسيلة من وسائل التواصل مع الجمهور، ومناسبة لتأكيد هبة الدولة، والمشروعية العميقة التي تحظى بها باعتبارها حامية الحرمين، والضامنة لإقامة هذه الشعيرة من شعائر الإسلام.